



مسح الموازنة المفتوحة ٢٠١٧ تونس

 <h2>٣٥</h2> <p>من أصل ١٠٠</p> <h3>الرقابة على الموازنة</h3> <p>من قبل السلطة التشريعية والمراجعين توفر السلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى في تونس رقابة ضعيفة على الموازنة.</p>	 <h2>٢</h2> <p>من أصل ١٠٠</p> <h3>مشاركة العامة</h3> <p>توفر تونس فرص قليلة للعامة للمشاركة في عملية الموازنة.</p>	 <h2>٣٩</h2> <p>من أصل ١٠٠</p> <h3>الشفافية مؤشر الموازنة المفتوحة</h3> <p>توفر الحكومة التونسية الحد الأدنى من المعلومات المتعلقة بالموازنة للجمهور.</p>	
--	---	--	---

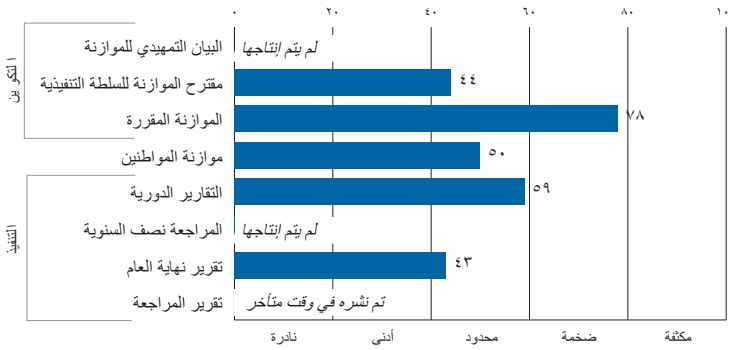
الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

إتاحة وثائق الموازنة للعامة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٧

الوثيقة	٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٢
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●
موازنة المواطنين	●	●	●
التقارير الدورية	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●
تقرير نهاية العام	●	●	●
تقرير المراجعة	●	●	●

● متاحة للجمهور ● لم يتم إنتاجها
● تم النشر في توقيت متأخر أو لم يتم إنتاجها عبر الإنترنت أو تم إنتاجها للأغراض الداخلية فقط

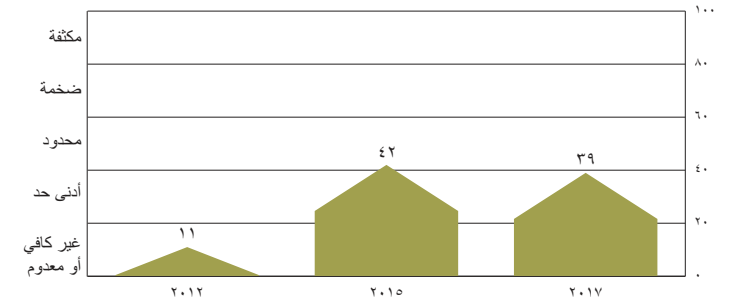
إلى أي مدى تكون المعلومات التي تنشرها تونس في وثائق الموازنة الرئيسية شاملة ومفيدة؟



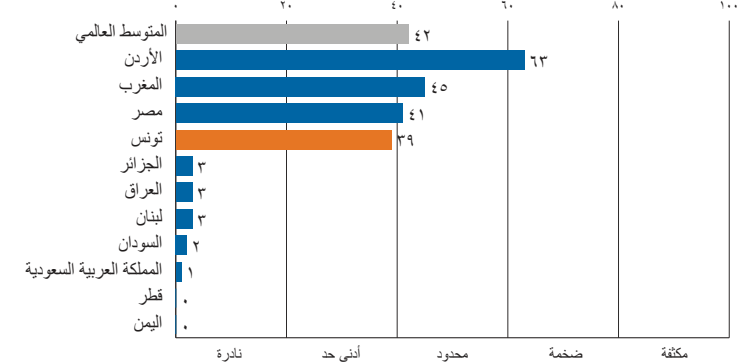
اعتمادًا على المعايير المقبولة على الصعيد العالمي والتي تم تطويرها من خلال المنظمات متعددة الأطراف، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة ١٠٩ مؤشر لقياس شفافية الموازنة. ويتم استخدام تلك المؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية تنتج للعامة ثمانية وثائق موازنة رئيسية في الوقت المناسب، وما إذا كانت البيانات التي ترد في هذه الوثائق شاملة ومفيدة.

ويتم إعطاء كل دولة نتيجة محددة من ١٠٠ تقرر تصنيفها في مؤشر الموازنة المفتوحة - وهو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز بالاستقلالية والنسبية لشفافية الموازنة.

كيف تغيرت نتيجة OBI الخاصة بتونس بمرور الوقت؟



كيف تتم مقارنة شفافية الموازنة في تونس مع الآخرين؟



تقترب درجة تونس المقدره بنحو ٣٩ من أصل ١٠٠ درجة من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٤٢ درجة.

تُعد درجة تونس المقدرة بنحو ٣٩ درجة في مؤشر الموازنة المفتوحة في عام ٢٠١٧ نفس درجتها في عام ٢٠١٥ بشكل كبير.

- وعلو على ذلك، فشلت تونس في تحقيق التقدم بالطرق التالية:
- إنتاج تقرير المراجعة ولكن عدم القدرة على توفيره للجمهور في الوقت المناسب.
- عدم إنتاج البيان التمهيدي للموازنة أو المراجعة نصف السنوية.

وثائق الموازنة الرئيسية

البيان التمهيدي للموازنة: يكشف المعايير العامة للسياسات المالية للدولة قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؛ ويحدد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.

مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية: المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.

الموازنة التي تم إقرارها: الموازنة التي تم اعتمادها من خلال السلطة التشريعية.

موازنة المواطنين: إصدار بسيط وأقل فنية من موازنة الحكومة، مصمم خصيصاً لنقل المعلومات الرئيسية للعامّة.

التقارير الدورية: تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية ويتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها وكذلك الديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ التي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.

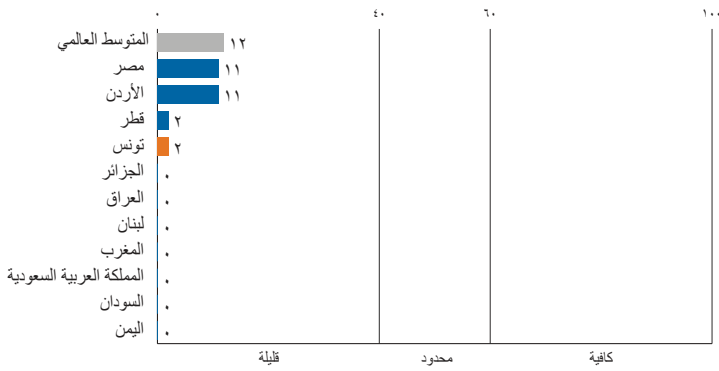
مراجعة نصف سنوية: تحتوي المراجعة نصف السنوية على تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف العام المالي؛ بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية الرئيسية في الموازنة، والتوقعات المحدثة لنتائج الموازنة.

تقرير نهاية العام: يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية العام المالي ويحتوي في الغالب على تقييم للتقدم الحادث نحو إنجاز أهداف سياسة الموازنة.

تقرير المراجعة: صادر عن جهاز الرقابة الأعلى، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.

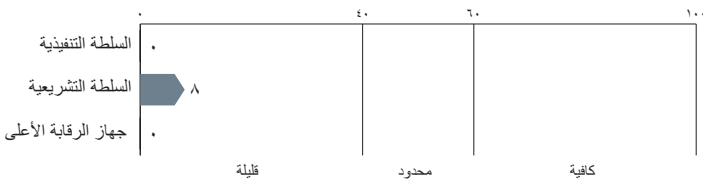
مشاركة العامة

كيف تتم مقارنة مشاركة الجمهور في تونس بالدول الأخرى في المنطقة؟



تشير درجة تونس المقدرة بنحو ٢ من أصل ١٠٠ درجة إلى أن توفير فرص للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة يُعد قليلاً. وتُعد أقل من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ١٢ درجة.

إلى أي مدى تقوم المؤسسات المختلفة في تونس بتوفير الفرص لمشاركة العامة؟



الشفافية وحدها ليست كافية لتحسين الإدارة. مشاركة العامة في الموازنات حيوية ويمكن أن تزيد النتائج الإيجابية المقترنة بزيادة شفافية الموازنة.

لقياس مشاركة العامة، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة لتقييم الدرجة التي توفر بها الحكومة الفرص للعامّة للمشاركة في عمليات الموازنة. ويجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى.

تمت مراجعة الأسئلة التي تعمل على تقييم المشاركة في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ حتى تتواءم مع المبادرة العالمية لمبادئ الشفافية المالية الجديدة لمشاركة العامة، والتي تعمل الآن كأساس للمعايير المقبولة على نطاق واسع لمشاركة العامة في عمليات الموازنة القومية. ولذلك، لا يمكن مقارنة البيانات حول مشاركة الجمهور في الموازنات في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ مباشرةً بالبيانات من إصدارات سابقة.

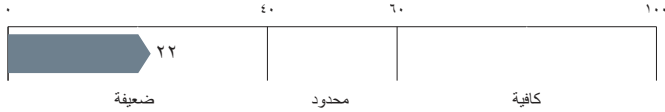
الإشراف على الموازنة



العوائق الأساسية لرقابة السلطة التشريعية الفعالة هي:

- لا تقوم السلطة التشريعية بمناقشة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية.
- لا تقوم اللجنة التشريعية بفحص أو نشر تقارير دورية عن تنفيذ الموازنة عبر الإنترنت.
- وبينما يتم تنفيذ الموازنة، لا تتم استشارة السلطة التشريعية قبل أن تقوم الحكومة بنقل التمويلات بين الوحدات الإدارية المحددة في الموازنة المقررة، أو إنفاق الدخل غير المتوقع أو تقليل النفقات نظرًا لعجز في الدخل.

إلى أي مدى يوفر جهاز الرقابة الأعلى في تونس رقابة على الموازنة؟



يوفر جهاز الرقابة الأعلى رقابة **ضعيفة** على الموازنة.

- بموجب القانون، فهو يمتلك سلطة تقديرية كاملة لإجراء عمليات المراجعة حسبما يراه مناسبًا.
- ومع ذلك، لا يتم تعيين رئيس الجهاز من قبل السلطة التشريعية أو القضائية ويمكن إقالته بدون موافقة السلطة التشريعية أو القضائية، مما يؤدي إلى تقويض استقلالية هذا الجهاز.
- علاوة على ذلك، تم تزويد جهاز الرقابة الأعلى بمراد غير كافية للوفاء بمسؤولياته، ولا تتم مراجعة عمليات المراجعة الخاصة به من قبل وكالة مستقلة.

يفحص مسح الموازنة المفتوحة الدور الذي تلعبه السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا والمؤسسات المالية المستقلة في عملية الموازنة ومدى قدرتها على توفير الرقابة الفعالة على الموازنة. وتلعب هذه الأجهزة دورًا هامًا – غالبًا ما يكون هذا الدور منصوبًا عليه في الدساتير أو القوانين – في التخطيط للموازنات والإشراف على تنفيذها.

تمت مراجعة هذه المؤشرات لتحسين تقييم دور المؤسسات الرسمية الرقابية في ضمان التكامل والمسؤولية في استخدام الموارد العامة. ولذلك، لا تجب مقارنة البيانات عن دور وفعالية رقابة المؤسسات في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ مباشرةً بالبيانات من إصدارات سابقة.

إلى أي مدى توفر السلطة التشريعية في تونس رقابة على الموازنة؟



توفر السلطة التشريعية رقابة **محدودة** خلال دورة الموازنة. تعكس هذه النتيجة أن السلطة التشريعية توفر رقابة كافية خلال مرحلة التخطيط لدورة الموازنة ولا توفر رقابة خلال مرحلة التنفيذ لدورة الموازنة.

الإشراف من قبل مؤسسة مالية مستقلة

تونس ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة (IFI). بالرغم من أن IFI لم تنتشر عالميًا، إلا أنها معروفة كمصدر هام للمعلومات المستقلة غير الحزبية. تتخذ IFIS عدة هيئات مؤسسية متنوعة. وتشتمل الأمثلة الشائعة على المؤسسات المالية المستقلة على مكاتب الموازنة البرلمانية والمجالس المالية.

التوصيات

- زيادة المعلومات المتوفرة في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية من خلال توفير مزيد من التفاصيل عن النفقات، والأداء المخطط غير المالي، وكيفية ارتباط الموازنة بالسياسة.

لمزيد من التفاصيل عن نتائج المسح لتونس،

يرجى مراجعة مستكشف بيانات مسح الموازنة المفتوحة على موقع الويب

survey.internationalbudget.org

كيف يمكن لتونس أن تحسن من الشفافية؟

يجب على تونس وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:

- نشر تقرير المراجعة عبر الإنترنت في الوقت المناسب.
- إنتاج البيان التمهيدي للموازنة، والمراجعة نصف السنوية ونشرهما.



كيف يمكن لتونس أن تحسن من المشاركة؟

يجب على تونس وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عمليات الموازنة:



- خلق آليات للأفراد من العامة وموظفي السلطة التنفيذية لتبادل الآراء حول أمور الموازنة القومية خلال كل من تكوين الموازنة القومية ومراقبة تنفيذها. يمكن لهذه الآليات أن تبني على الابتكارات، مثل الموازونات التشاركية والمراجعات الاجتماعية. للأمثلة على هذه الآليات، انظر www.fiscaltransparency.net/mechanisms/.
- عقد جلسات استماع خاصة بالسلطة التشريعية عن تكوين الموازنة السنوية، يمكن لأي أفراد من العامة أو من منظمات المجتمع المدني الإدلاء بقولهم.
- وضع آليات رسمية للجمهور لمساعدة جهاز الرقابة الأعلى على تكوين برنامج المراجعة الخاص به وللمشاركة في تحقيقات المراجعة ذات الصلة.

كيف يمكن لتونس أن تحسن من الرقابة؟

يجب على تونس وضع الإجراءات التالية كأولويات حتى تصبح الرقابة على الموازنة أكثر فعالية:



- ضمان عقد السلطة التشريعية مناقشة عن سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية واعتماد التوصيات للموازنة القادمة.
- ضمان أن لجنة السلطة التشريعية تقوم بفحص ونشر التقارير الدورية عن تنفيذ الموازنة عبر الإنترنت.
- فرض ضرورة الحصول على موافقة السلطة التشريعية أو القضائية لتعيين و/أو إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى.
- التفكير في إعداد جهاز مالي مستقل.

المنهجية

ويتم تجميع المسح من استبيان يتم إكماله لكل دولة من خلال خبراء موازنة مستقلين لا تربطهم أي صلة بالحكومة القومية.



وبعد ذلك، تتم مراجعة مسودة الاستبيان الخاص بكل دولة من الدول بشكل مستقل من خلال خبير مجهول الهوية لا تربطه كذلك أي صلة بالحكومة.



وعلاوة على ذلك، تقوم شراكة الموازنة الدولية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات المحلية للتعليق على نتائج مسودة المسح والنظر في هذه التعليقات قبل الخلوص إلى النتيجة النهائية للمسح.



وقد أجاب الباحثون على التعليقات من المراجعين النظراء ومن الحكومات، إذا أمكن، وكانت شراكة الموازنة الدولية IBP هي الحكم في أي إجابات متعارضة لضمان الاتساق بين الدول في اختيار الإجابات.



بالرغم من الجهود المتكررة، فإن شراكة الموازنة الدولية (IBP) غير قادرة على الحصول على تعليقات بشأن نتائج استبيان مسودة الموازنة المفتوحة من الحكومة التونسية.

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير مقبولة دوليًا وضعتها منظمات متعددة الأطراف من مصادر، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI) والمبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT).

وهي عبارة عن أداة بحثية معتمدة على الحقائق تهدف إلى تقييم ما يحدث في الممارسة العملية من خلال الظواهر التي يمكن ملاحظتها بسهولة. استغرقت عملية البحث الكاملة تقريبًا ١٨ شهرًا في الفترة ما بين أغسطس ٢٠١٦ وحتى يناير ٢٠١٨ واشترك فيها قرابة ٣٠٠ خبير من ١١٥ دولة. يعمل مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ على تقييم الأحداث أو الأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. وقد تمت مراجعة المسح إلى حد ما عن إصدار ٢٠١٥ من أجل عكس الوسائل المتطورة لنشر معلومات الموازنة وتقوية الاستجابات الفردية عن مشاركة العامة والرقابة على الموازنة. ويمكن الاطلاع على مناقشة هذه التغييرات في التقرير العالمي لمسح الموازنة المفتوحة (انظر الرابط أدناه).

وغالبًا ما يتم دعم الردود على المسح من خلال الاستشهادات والتعليقات. وقد يتضمن هذا الإشارة إلى الوثيقة العامة، أو البيان الرسمي من قبل الحكومة، أو تعليقات من المقابلة المباشرة مع مسؤول حكومي أو أي أطراف تمتلك المعلومات.

المزيد من المعلومات

قم بزيارة الموقع للحصول على المزيد من المعلومات، openbudgetsurvey.org بما في ذلك:

- مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧: التقرير العالمي
- استكشاف البيانات
- تقرير المنهجية
- استجابات كامل

تم تنفيذ البحث المرتبط بإكمال مسح الموازنة المفتوحة لهذه الدولة من خلال:

كريم طرابلسي

الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)، إدارة الدراسات.

32, Rue Jallouli Fares, Ennasr 1, Ariana, Tunisia, 2037

البريد الإلكتروني: krimtrabelsi@gmail.com